

المحاضرة العشرون

التنبؤ بالاحتياجات المالية لغرض التخطيط المالي

أولاً: المقدمة

التخطيط المالي هو مجموعة الخطط اللازمة للحصول على الموارد واستخدامها . ولهذا فهو يشير الى تحديد المتطلبات المالية والاستثمارات والنمو والأداء خلال مدة محددة من الزمن وهو اساس لنجاح المنشأة لأنه يتضمن تنسيق النشاطات المالية من اجل تعظيم ثروة المساهمين (قيمة المنشأة) . يمثل التخطيط المالي جزءا هاما من عملية التخطيط الاجمالي للشركة حيث يترجم اهدافها واستراتيجياتها وسياساتها الى خطط عملية يتم تنفيذها على المدى القصير . ويهدف التخطيط المالي اساسا الى تحديد الاحتياجات المالية للشركة وتأمين الاموال اللازمة بشكل متوازن من مصادر التمويل المختلفة . يعتمد التخطيط المالي بشكل اساس على التنبؤ المالي ، فالتنبؤ هو عملية التوقع او التقدير لما سوف يحصل في المستقبل . والتنبؤ هو جزء اساسيا ومهم من وظيفة المدير المالي فالتنبؤ هو ليس التخطيط وإنما هو التقدير او التخمين للمتغيرات التي في ضوءها يتم اعداد عملية التخطيط ومن بين هذه المتغيرات هي التنبؤ بالمبيعات الذي يعد المدخل الاساس لأغلب نشاطات المنشأة ومنها التخطيط المالي ان الركيزة الاساسية للتخطيط المالي هي التنبؤ بالمبيعات المستقبلية للشركة وتعتمد المبيعات المستقبلية على الاوضاع الاقتصادية ومعدل نمو الاقتصاد وعلى نشاط المنشأة التسويقي ويعتمد حجم المبيعات على مقدار الموجودات المتاحة للمنشأة لإنتاج السلع والخدمات ويعتمد النمو في المبيعات على زيادة الاستثمار في الموجودات التي تحتاج الى تمويل وينتج عن التمويل الاضافي تعهدات والالتزامات اضافية تتمثل بدفع الفوائد والمبالغ المقرضة عند الاستحقاق وتوزيع الارباح على الاسهم للمالكين . ولذا فالتخطيط المالي جزءا متكامل لا يتجزأ من اعمال وواجبات المدير المالي .

ثانياً: اساليب التنبؤ بالاحتياجات المالية :-

هنالك اسلوبان منهجيان اساسيان اكثر استخداما في تحديد الاحتياجات المالية هما : اسلوب النسبة المئوية من المبيعات واسلوب الانحدار الخطي البسيط . وان استخدام كل منها يعتمد على توفر عدد من شروط معينة والتي بدونها يفقد الاسلوب قيمته كأداة للتنبؤ ومن هذه الشروط هو وجوب توفير علاقة معينة بين المتغيرات المتضمنة في الاسلوب وبشكل خاص العلاقة السببية وعلاقة والاستقرار والثبات

1- طريقة نسب الميزانية المئوية الى المبيعات

تعتمد طريقة نسب الميزانية الى المبيعات للتنبؤ بالاحتياجات التمويلية للشركة على ان هنالك علاقة جوهريّة ما بين مبيعات الشركة وعناصر الميزانية . فعلى جانب الموجودات ان الزيادة في المبيعات تتطلب زيادة في الانتاج الذي يتطلب بدوره زيادة في راس المال العامل فعلى مستوى مبيعات اعلى تحتاج المنشأة الى مستوى

اعلى من الاستثمار في المخزون من المواد الاولية والبضاعة النصف مصنعه والبضاعة الجاهزة . كذلك فان مستوى الحسابات المدينة لنفس سياسات البيع الاجل سيرتفع بزيادة المبيعات وهذا ما سيحدث ايضا لمستوى النقد اللازم لتمويل حجم المبادلات الاعلى للمنشأة . اما على جانب المطلوبات فان الزيادة في المستوى المبيعات تعني ارتفاع مستوى الحسابات الدائنة (مديونية الشركة للموردين) والمستحقات من اجور وفوائد وضرائب ، ان الزيادة في عناصر المطلوبات القصيرة الاجل المذكورة تمثل مصدرا ليا ومهما لتمويل الزيادة في المبيعات . وفي حالة انخفاض مستوى المبيعات فانه سيحدث انخفاض في عناصر راس المال العامل ايضا . نستنتج مما تقدم انه توجد عناصر في الميزانية تتغير بصورة مباشرة مع التغير في المبيعات هي النقد ، الحسابات المدينة ، والمخزون الى جانب الموجودات اما الموجودات الثابتة فانها لا تتغير بصورة مباشرة مع التغير في المبيعات . فاذا حدث زيادة في الطلب على سلعة او خدمة وكان لدى المنشأة طاقة انتاجية فائضة Excess Capacity فما على الشركة الا ان تزيد من معدل الانتاج دون ان تتكلف اي نفقات رأسمالية ، واذا جاءت الزيادة في الطلب والشركة تعمل بكامل طاقتها الانتاجية ، فان الشركة تحتاج عند ذلك للقيام باستثمارات رأسمالية وتوسيع ورفع الطاقة الانتاجية الى مستوى المبيعات المطلوبة . وفي هذه الحالة تعني الزيادة في الموجودات الثابتة وعلى جانب المطلوبات فان عناصر المطلوبات التي تتغير مباشرة مع التغير في المبيعات هي الحسابات الدائنة ، الدائنين ، المتأخرات وتدعى بمصادر التمويل الالية اما التغير في القروض القصيرة والطويلة الاجل ورأس المال والأرباح المحتجزة فليس له ارتباط مباشر بالتغير في المبيعات وتحدده السياسات التمويلية للمنشأة . يتم تطبيق طريقة نسب الميزانية الى المبيعات للتنبؤ بالاحتياجات المالية للشركة بالتعبير :-

اولا : عن عناصر الميزانية التي تتغير مباشرة مع التغير في المبيعات كنسبه من المبيعات وذلك باستخدام ارقام الميزانية والمبيعات لأحدث سنة مالية

ثانيا: تجمع كل من نسب عناصر الموجودات ونسب عناصر المطلوبات على حدة وهكذا فان اي زيادة في المبيعات ستتطلب زيادة في الموجودات بمقدار مجموع نسب عناصر الموجودات لكن جزء من الزيادة في الموجودات سيتم تمويلها آليا من الزيادة في المطلوبات وذلك بمقدار مجموع نسب عناصر المطلوبات. وان الفرق بين مجموع نسب عناصر الموجودات ومجموع نسب عناصر المطلوبات التي تتغير مباشرة مع التغير في المبيعات هو نسبة المبيعات الواجب تمويلها ، واذا ما ضربت هذه النسبة بالتغير المتوقع في المبيعات يمكن الحصول على تقدير الاحتياجات التمويلية الاضافية للشركة . اما كيفية تمويل هذه الاحتياجات داخليا وخارجيا بالدين و/ او بالملكية فان هذا يعتمد على السياسات التمويلية للشركة . من الممكن التعبير عن طريقة نسب الميزانية باستعمال معادلة جبرية فالحصول على الاحتياجات المالية للشركة (FR) تطرح نسبة المطلوبات الى المبيعات (L/S) من نسبة الموجودات الى المبيعات (A/S) ويضرب الناتج (اي نسبة المبيعات الواجب تمويلها) بالتغير المتوقع في المبيعات (ΔS) وذلك كما مبين بالمعادلة الاتية :-

$$\text{الاحتياجات المالية (FR) Funds Required} = \Delta \left(\frac{L}{S} - \frac{A}{S} \right) \dots (1-5)$$

فلو فرضنا ان نسبة الموجودات الى المبيعات $\left(\frac{A}{S}\right)$ هي 0.69 ونسبة المطلوبات الى المبيعات $\left(\frac{L}{S}\right)$ هي 0.15 والتغير في المبيعات اي الزيادة هي (500000) فان الاحتياجات المالية (FR) = (0,15 - 0,69) × 500000 = 270000 دينار

وإذا كانت السياسة التمويلية للشركة معروفة فان المبلغ يجري تمويله بالدين والملكية حسب الدين الى الموجودات المحدده . ويجب تلبية احتياجات التمويل بالملكية من الارباح المحتجزة اولاً . لانها مصدر التمويل بالملكية الاقل تكلفة بالمقارنة مع اصدار الاسهم ويتم ذلك حسب معدل احتجاز الارباح (b) اي واحد ناقص معدل توزيع الارباح على المساهمين (1-d) الذي تتبعه الشركة . ومن الممكن حساب الارباح المحتجزة (RE) بضرب هامش الربح الصافي (PM) بالمبيعات المتوقعة E(s) بمعدل احتجاز الارباح (b) وذلك كما يلي

الارباح المحتجزة (RE) = هامش الربح الصافي (PM) (المبيعات المتوقعة E(S) (معدل احتجاز الارباح (B) .. معادلة (5-2)

اما احتياجات التمويل بالدين ، فيتم الحصول على قروض قصيرة الاجل او ديون طويلة الاجل وذلك بحسب بنية استحقاق استثمارات الشركة . وتقتضي السياسة التمويلية الحكيمة تمويل الاستثمارات الطويلة الاجل بديون طويلة الاجل . وتمويل الاستثمارات في رأس المال العامل بقروض قصيرة الاجل ويمكن تلخيص مصادر تمويل الاحتياجات المالية للشركة كما يلي :

